الباب الحادى عشر

الاقتصاد المصرى بين التبعية والاستقلال

ليس تحديد معنى التبعية الاقتصادية بالأمر اليسير ، خاصة فإن هذا النوع من العلاقات قد يختلط بغيره ، كما أنه يختلف شدة وضعفاً حسب الأحوال . حتى لتبدو هذه التبعية واضحة فى بعض الأحيان ، بينما أنها تستتر فى أحيان أخرى .

ومهما يكن من أمر ، فمن البين أن مجرد قيام صلات تجارية أو مالية بين بلد معين والخارج لا يعد فى حد ذاته من قبيل التبعية الاقتصادية ، وإلا لصح القول بأن كل بلد تابع للآخر ومتبوع منه فى نفس الوقت ، ما دامت الصلات الاقتصادية قائمة بين جميع بلاد العالم ، بدرجات متفاوتة فى الوقت الحديث . وفى بعض الأحيان تحتل التجارة الخارجية لبلد معين مكاناً هاما فى اقتصاد هذا البلد ، بحيث يكون البلد المذكور كبير الحاجة إلى الخارج ، سواء لبيع منتجاته ، أو كى يستورد من البلدان الأجنبية ما يحتاج إليه من سلع ، وهذا حال دول كثيرة معاصرة كانجلترا وغيرها . ورغم الرابطة الشديدة التى تربط هذه الدول بالخارج على هذا النحو ، فلا يمكن أن يقال عنها إن اقتصادها اقتصاد تابع ، وإنما كان ذلك لأنا نحس أن اقتصاد كل من هذه البلاد يؤثر فى اقتصاد غيرها كما يتأثر به . وأنه لا يخضع خضوعاً سلبياً عاجزاً لمؤثرات تقع عليه من دولة معينة أو من مجموعة معينة من الدول .

ويتضح مما تقدم أن التبعية الاقتصادية بالمعنى الدقيق تفترض سيطرة اقتصاد البلد أو البلاد المتبوعة على اقتصاد البلد التابع . والأصل أن تصاحب هذه السيطرة الاقتصادية سيطرة سياسية ، بحيث تكون هذه سنداً لتلك ، وذلك حال المستعمرات التى يكون وضعها السياسى سنداً لاستغلالها اقتصاديا من قِبَل البلد المتبوع . لكن قد تضعف

الصلة السياسية بين بلدين معينين، وتبقى التبعية الاقتصادية قائمة بينهما رغم ذلك. وذلك كما هو الحال فى كثير من الدول المستقلة حديثًا فى أفريقيا وآسيا ، بل إن التبعية السياسية قد تكون ضعيفة من بداية الأمر ، بينما تقوم التبعية الاقتصادية رغم ذلك ، وهو ما نجد له أمثلة قديمة فى تاريخ البلاد الشرقية التى تسرب إليها الغربيون عن طريق شركاتهم التجارية ، حتى إذا تمكنت هذه الشركات من الهيمنة اقتصاديًا على البلاد المذكورة، كان ذلك إيذانا بدخولها مرحلة جديدة، هى مرحلة التبعية السياسية للغرب.

ويلاحظ أن السيطرة الاقتصادية التى تكون للبلد المتبوع على البلد التابع تختلف، حسب الأحوال ، من حيث شمولها وشدتها ، فقد نجد هذه السيطرة ماثلة فى القطاعين العام والخاص على السواء ، لكنها قد تتوافر فى أحدهما دون الآخر . ويمكن القول على وجه العموم ، بأن البلد المتبوع يكتفى عادة بأن يستبقى فى يديه مفاتيح الحياة الاقتصادية فى البلد التابع ، وبعبارة أخرى ، فإنه يكتفى بوضع يده على بعض المراكز ذات الخطر فى الكيان الاقتصادى للبلد التابع ، ويمكنه ، باحتلال هذه المراكز ، أن يؤثر فى حياة هذا البلد، وأن يوجه اقتصاده ، قدر الإمكان ، تبعا لما يقضى به صالحه الخاص .

* * *

وقد أشرنا من قبل إلى أن بلادنا كانت خلال القرن الثامن عشر ، ضعيفة الصلة بالخارج ، فكانت صادراتها ووارداتها حينذاك محدودة الكمية والنوع ، حتى ليعتبر اقتصادها فى ذلك الوقت اقتصاداً مقفلا إلى حد كبير . وبذلك فقد كان هذا الاقتصاد مستقلا عن الخارج، لكن لم يكن هذا الاستقلال علامة على قوته الذاتية ، بل كان الأمر بالعكس ، فإن انعزاله عن غيره كان راجعا إلى عجزه عن التصدير والاستيراد . كما أنه كان يرجع إلى قلة اهتمام البلاد الأوربية به نسبيا ، خاصة فإن أوربا لم تكن قد بدأت بعدُ توسعها الاستعمارى الذى تم خلال القرن التاسع عشر ، بسبب حاجة صناعاتها الحديثة إلى أسواق المستعمرات فى ذلك القرن .

ولم يستطع الفرنسيون ، أثناء حملتهم على مصر فى أواخر القرن الثامن عشر ، شد البلاد إلى عجلة الاقتصاد الفرنسى . وذلك بسبب قصر المدة التى قضوها فى مصر ، والظروف التى أحاطت بحملتهم ، فأعجزتهم عن التفكير فى تنظيم الاقتصاد المصرى على نحو يخضعه لاقتصادهم .

وفى عهد محمد على ، تزايدت صلات مصر الاقتصادية بأوربا ، سواء بسبب كبر حجم الصادرات إليها والواردات منها ، أو بسبب الخبراء الأجانب الذين اعتمدعليهم محمد على فى تنظيماته الحديثة ، أوفى شكل المشروعات التجارية والمالية الأجنبية التى جعلت تظهر فى مصر فى ذلك العهد ، فإن كل ذلك لم ينته حينذاك إلى إخضاع الاقتصاد المصرى لسيطرة الخارج ، والواقع فإن تصدير القطن لم يكن قد بلغ فى ذلك الحين نفس الدرجة من الأهمية التى وصلها فيما بعد فى اقتصادنا المصرى ، كما أن الخبراء الأجانب إنما كانوا يعملون فى المشروعات الحكومية وتحت إمرة الحكومة المصرية ، وقد تم الاستغناء عنهم تدريجيا بعد فترات قصيرة من زمان . ومن جهة أخرى ، لم يقبل محمد على على الاقتراض من الخارج ، فمكنه ذلك كله من الاحتفاظ باستقلاله الاقتصادى ، وإن صاحب ذلك تزايد اهتمام الدول الكبرى بالأحوال فى مصر ، وتنافسها فى الحصول على النفوذ فيها ، وسعيها إلى توكيد وتوسيع امتيازاتها فى البلاد .

وقد جعل ذلك النفوذ الأجنبى يتأكد منذ عهد سعيد ، خاصة إثر منحه لسبس امتياز قناة السويس ، وعقده القروض الأجنبية لدفع قيمة حصة مصر فى القناة وتغطية نفقاته الأخرى . وفى عهد إسماعيل ، زاد تدخل الأجانب فى حياة البلاد الاقتصادية ، وتضخمت الديون الأجنبية ، حتى انتهى الحال إلى فرض الرقابة الثنائية ودخول الأجانب أعضاء فى الوزارة المصرية نفسها ، وإنشاء صندوق الدين . وبذلك بدت لأول مرة سيطرة الأجانب واضحة على القطاع العام فى أواخر حكم ذلك الوالى ، إذ

أصبحت تصرفات الدولة المـالية ، سواء فى إنفاقها أو فى اقتراضها أو عند فرضها الضرائب المختلفة ، خاضعة لإرادة الأجنبى ورقابته .

على أن التبعية لم تقتصر حينذاك على هذا القطاع العام ، بل شملت ميدان التجارة والمال أيضا ؛ ذلك بأن الجزء الأكبر من تجارة الصادرات والواردات المصرية أصبح محتـكراً فعلا لانجلترا منذ أوائل حكم إسماعيل ، حتى قدر البعض أن ثلاثة أرباع التجارة الخارجية المصرية كان يتم مع تلك الدولة حوالى سنة ١٨٦٣ . ويفسر ذلك من ناحية بالمركز الهام الذى جعل يحتله القطن فى صادراتنا فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر ، وقد كانت (لانـكشير) أهم مركز لاستهلاك تلك المادة الخام ، كما يفسر بنشاط التجار الإنجليز إلى تلبية رغبات السوق المصرية ، وتعرفهم حاجاتها ، سواء من سلع الاستهلاك كالأقمشة ، أومن سلع الإنتاج والمعدات التى كانت تشتريها الدولة وبعض الأفراد . وكان يساند نشاط الإنجليز فى ميدان التجارة ، نشاطهم فى ميدان المال ، فقد أقبلوا منذ عهد سعيد على مزاولة الأعمال المصرفية فى مصر ، وذلك عن طريق البنوك أو فروع البنوك التى أنشأوها عندنا .

وبذلك يمكن القول إن الاقتصاد المصرى أصبح تابعا فى عهد إسماعيل للاقتصاد الإنجليزى ثم الفرنسى بالدرجة الأولى ، ولاقتصاد بلاد أوربا الغربية الأخرى بدرجة أقل . وقد عزز خضوعه لهذه الاقتصاديات على هـذا النحو تمتع الأجانب فى مصر بالامتيازات الأجنبية ، ونخص منها تلك التى كانت تتعلق بالنواحى التشريعية والمالية والقضائية ، فقد مكنت الامتيازات المذكورة لرعايا الدول المتمتعة بها من حرية التصرف والعمل فى السوق المصرية ، كما أضفت عليهم مزايا مالية وضريبية لم يكونوا يتمتعون بها فى بلادهم ذاتها ، وساعدهم ذلك فى التغلب على الوطنيين فى أسواق التجارة والمال .

وقد كان طبيعيا أن يزداد خضوع الاقتصاد المصرى للخارج بعـد احتلال الإنجليز مصر سنة ١٨٨٢ ، فإن سيطرة انجلترا على البلاد سياسيا منذ ذلك التاريخ

سهل لها تسيير الاقتصاد المصرى تبعا لمشيئتها . كما ثبت أقدام الأوربيين عموما فى مختلف نواحى النشاط الاقتصادى التى رغبوا ممارستها . لذلك ، فمن السهل أن نعدد مظاهر تبعيتنا الاقتصادية للخارج فى تلك الفترة ، فقد كان الإنجليز حينذاك هم الذين يرسمون السياسة المالية والاقتصادية للبلاد ، ويتولون تنفيذها مباشرة ، بل إنهم كانوا يرسمون وينفذون غير ذلك من السياسات الاجتماعية ذات الأثر المباشر فى حياة مصر الاقتصادية ، كالتعليم وما شابهه . كذلك عززت انجلترا مركزها التقليدى فى تجارة مصر الخارجية ، وأفسحت المجال لرءوس الأموال الأجنبية عامة للاستثمار فى البلاد .

وقد أضاف الإنجليز إلى أشكال التبعية المذكورة شكلا جديداً ، هو الخاص بالناحية النقدية ، فقد ذكرنا قبلا كيف أنهم بدأوا سنة ١٨٩٨ بإنشاء بنك للإصدار فى مصر هو البنك الأهلى ، وقد كان منشأة انجليزية فى رأس مالها وإدارتها ، وعززت هذه المنشأة الروابط الاقتصادية والمالية بين البلدين . وتم ذلك على الأخص ابتداء من سنة ١٩١٦ ، حين أعفى البنك الأهلى « مؤقتا » من التزامه القانون بتغطية نصف إصداره على الأقل ذهبا ، فاتخذ بذلك من أذونات الخزانة البريطانية وغيرها من الصكوك الانجليزية غطاء لإصداره ، ثم عمد إلى تثبيت سعر الصرف بين الجنيهين المصرى والاسترلينى ، فتم له بذلك ربط العملة المصرية بالعملة الإنجليزية .

وبذلك كله تكاملت حلقات خضوع الاقتصاد المصرى للاقتصاد الإنجليزى خاصة ، والاقتصاد الأوربى عامة ، إذ أصبحت تلك الحلقات تجارية ومالية ونقدية فى آن واحد . وزاد من وطأتها ما ذكرناه حالا من ارتكازها جميعا على السيطرة السياسية والامتيازات الأجنبية . بل لقد ازدادت قوة وفاعلية لما صاحبها وانبعث عنها فى نفس الوقت من تبعية فنية وأخرى فكرية ونفسية . فقد ظللنا منذ أوائل القرن الماضى وحتى أوائل القرن الحالى نعتمد أساسا على الأجانب فى القيام بالأعمال الفنية والإدارية الهامة ، بل والأعمال المتوسطة والصغيرة فى بعض الأحايين . والواقع فإنه

لم تبذل جهود كافية لإحلال الوطنيين محل الأجانب فى تلك الأعمال ، وذلك باستثناء ما جرى فى هذا الخصوص فى عهد محمد على . كذلك فقد ظللنا خلال تلك الفترة نتلقى العلوم والآداب الحديثة عن أوربا الغربية ، دون أن تبرز لنا فى هذه الميادين سمات ومعالم ذاتية ، ودون أن تكون لنا فيها مشاركة جدية .

* * *

تلك كانت أشكال تبعيتنا الاقتصادية للخارج فى العصر الحديث . فإذا أردنا الآن أن نحدد أسباب هذه التبعية ، فإنا نجدها تتمثل فى أمور أهمها : تفوق المدنية الغربية الحديثة على مدنيتنا الشرقية القديمة ، وذلك على الأخص من حيث مدى استجابة كل منهما لمقتضيات الحياة ، فلما التقت المدنيتان إثر الحملة الفرنسية على مصر ، خضعت مدنيتنا للمدنية الغربية ، وتبع اقتصادنا اقتصادهم ، وذلك بعد فترة مقاومة استغرقت عهد محمد على . وقد زاد فى حدة هذا الخضوع إقبال مصر على زراعة القطن (وهو ماشجعه الإنجليز خاصة منذ أواخر القرن الماضى) ، إذ كان لا بد لها من تصريفه فى السوق الأوربية ، وكذلك إقبالها على استهلاك المنتجات الأوربية ؛ مما زاد فى حاجتها إلى الاستيراد . كما يعد من تلك الأسباب أيضا ما تقدم بيانه من تزايد النفوذ الأوروبى عامة ، ونفوذ انجلترا خاصة فى مصر ، وأخذ تلك البلاد بالأساليب الاستعمارية التقليدية ، التى كانت تقضى بربط اقتصاد المستعمرة باقتصاد البلد المستعمر والحيلولة دون نمو اقتصاد المستعمرة نموا سريعا متوازنا ، وخاصة الحيلولة بينه وبين الأخذ بأسباب الصناعة الحديثة ، حتى تؤكد السيطرة الاقتصادية السيطرة السياسية ، وحتى يستطيع المستعمر اجتناء المزايا الاقتصادية من وراء احتلاله . وقد طبقت هذه الأساليب بدرجات متقاربة وفى صور متشابهة فى مختلف الأصقاع التى ابتليت بالاستعمار الغربى[1] ، ومن بينها مصر وغيرها من البلاد العربية التى خضعت هى الأخرى لهذا النوع من الاستعمار فى فترات مختلفة من تاريخها الحديث .

(١) فمثلا يعترف الإنجليز أنفسهم بأن سياستهم فى الهند كانت تهدف إلى عدم تشجيع الصناعة الهندية على نحو جدى ، إلا عندما تستدعى الضرورات الحربية ذلك . انظر مجلة الإيكونومست ، عدد ٢٦ مارس سنة ١٩٦٠ ، ص ١٢٦٣ — ١٢٦٤ .

والمهم أن نعود فنؤكد أن مسئولية هذه التبعية الاقتصادية لا تقع على الأجنبى وحده ، أو على « الظروف » التى كانت تحيط بنا فحسب ، بل إن جزءاً هاما من تلك المسئولية كان يقع علينا نحن ، حكومة وشعبا ، ذلك بأنا جمدنا ولم نتحرك ، حين اندفع غيرنا إلى الأخذ بأسباب العلم والتنظيم الحديثة ، والواقع فقد أصابنا فى ذلك الحين نوع من الشلل الروحى والفكرى والعملى ، وقنعنا بالعرض ، بينما طلب غيرنا الجوهر ، ولم تكن قناعتنا هذه عن رضا نفسى ، لكنها كانت تقاعسا وجهلا وكسلا . ولربما وجد القادرون منا فى أرباح التوسع الزراعى ، خاصة زراعة القطن ، غناء لهم عن السعى فى أسباب الرزق الأخرى ، أما الفقراء منا ، وهم الغالبية الغالبة ، فقد كان وضعهم الاقتصادى والأدبى والفكرى لا يسمح لهم بمباشرة أى عمل على استقلال ، وأما حاكم مصر ، فقد كان على الأغلب أجنبيا جاهلا ضائعا مبذراً مقلداً فى التافه من الأمور ، فليس عجيبا والحالة هذه أن يجمع الأجنبى أعنة الأمور فى يديه ، وأن يكون له القول الفصل فى تسيير دفة الشئون الاقتصادية فى البلاد .

فإذا تساءلنا الآن عن نتائج تبعيتنا الاقتصادية للخارج ، فإنا نجد أن هذه النتائج اختلفت من حيث طبيعتها ومداها ، باختلاف المراحل التى مر بها اقتصادنا الحديث ، وليس هنا محل تفصيل هذه النقطة ، لذلك نكتفى بتحديد بعض نتائج مجملة لهذه التبعية .

ويمكن أن نبدأ بالإشارة إلى ما أفاده اقتصادنا من بعض الوجوه بسبب اتصاله بالاقتصاد الأوربى ، وصيرورته بسبب ذلك اقتصاداً مفتوحا بعد أن كان مغلقا ، ويعد من هذه الفوائد ، المكاسب المادية التى عادت علينا من تصريف كميات متزايدة من محاصيلنا ومنتجاتنا ، وأهمها القطن ، فى الأسواق الأوربية ، فقد زاد ذلك فى دخلنا القومى ، كما أثر فى مختلف مناحى حياتنا الاقتصادية الأخرى . كذلك فقد تمكنا عن طريق زيادة الاستيراد من الخارج ، من رفع مستوى معيشة بعض الفئات فى الأمة ، وتجهيز البلاد إلى حد ما بالآلات والمعدات الحديثة . كما أفدنا إلى حد كبير من تطبيق نظم وأساليب العمل والإنتاج الغربية الحديثة ، سواء فى القطاع العام أو فى

القطاع الخاص . والواقع فأحيانا ساعد وجود الأجانب فى بعض المصالح الحكومية على تنظيم نشاط تلك المصالح على نحو أكثر كفاية منها قبلا . ويمكن أن نضرب لذلك مثل المصالح والإدارات التى كانت تتبع وزارة المالية حتى عهد قريب ، ثم أصبحت الآن تتبع وزارتى الخزانة والاقتصاد . كما أدى احتكاك بعض رجال الأعمال المصريين بالأجانب فى ميدان القطاع الخاص إلى أخذهم بالأساليب الغربية فى إنشاء وتنظيم مشروعاتهم ، كل ذلك فضلا عن الفراغ الذى تمكن الأجانب أحيانا من سده فى بعض قطاعات حياتنا الاقتصادية والمالية ، كقطاع المصارف وغيرها .

على أن هذه الفوائد وأمثالها التى عادت إلى اقتصادنا المصرى لا يجب أن تنسب إلى علاقة التبعية التى ربطت ذلك الاقتصاد بالاقتصاد الأوربى ، فقد كان من المستطاع أن نجنى تلك الفوائد ، بل وأكثر منها ، بمجرد إقامة صلات اقتصادية ومالية عادية بيننا وبين الخارج ، دون أن تتحول تلك الصلات إلى روابط من التبعية والخضوع تربطنا ببعض دول معينة بالذات .

والواقع ، فإن روابط التبعية والخضوع المذكورة أضرت بنا على الجملة ضرراً بليغا ، فقد كانت بعض الأسباب التى حدت من تقدمنا ، فلم تسمح لنا بالنمو والانطلاق بالدرجة الكافية . وبذلك فإن جمود اقتصادنا ، الذى كان بعض أسباب خضوعنا للخارج ، انقلب فأصبح بعض نتائج هذا الخضوع ، حيث يفترض نمو اقتصاد ما واتجاهه الوجهة الصحيحة ، عدم وقوف عوائق خارجية أو داخلية ، فى سبيله . أما فى حالة الاقتصاد المصرى ، فإن تلك العوائق كانت قائمة بنوعيها : ويكفى أن نشير ، فيما نحن بصدده الآن ، إلى ما ذكرناه قبلا من انصراف رءوس الأموال الأجنبية عن الاشتغال فى الصناعة بالدرجة المطلوبة ، وكذلك عدم اهتمام تلك الأموال ، على وجه العموم ، بشئون التسويق أو التمويل أو النقل الداخلية ، إلا ما كان منها متعلقا بمسائل التجارة الخارجية تصديرا واستيراداً . كذلك كانت حالة التبعية المذكورة مدعاة إلى احتكار الأجانب لقطاعات معينة من الاقتصاد المصرى ، بحيث لم يستطع المصريون

أن ينفذوا إليها إلا بعناء ، وقد أدى ذلك الحال إلى تشجيع كثير من فئات الأمة على أن يكلوا إلى الأجانب أمر إشباع كثير من حاجاتهم الاقتصادية ، فحرمنا ذلك ثمار التجربة الشخصية ، ودروس التجربة والخطأ ، وساعد فى الحد من تقدمنا وانحراف اقتصادنا عن الجادة أن سيطرة الأجانب لم تكن قاصرة على القطاع الخاص ، بل إنهم ظلوا مدة طويلة ، كما سبق أن أشرنا ، يرسمون للبلاد سياستها الاقتصادية والمالية الواجبة الاتباع ، وما كانت تلك السياسة الأجنبية لتهدف ، كما كان ينبغى لها لو أنها كانت مستقلة ، إلى استغلال كافة طاقات البلاد ، وتقوية بنيانها الاقتصادى ، وإضفاء المرونة الكافية عليه .

ومن جهة أخرى ، فقد أدت رابطة التبعية المذكورة إلى تطبيق بعض النظم الأوربية التى لا تتمشى مع حالة البلاد وقت تطبيقها ، وليس معنى ذلك أن النظم الأوربية لم تكن فى جملتها أكثر فاعلية وكفاية من النظم المقابلة لها فى مصر ، أو أن مصر لم تفد من تطبيق بعض النظم الأوربية فيها خلال الفترة موضوع البحث ، لكن مما لا شك فيه أن لهذا البلد ، كغيره من البلاد ، أوضاعا اجتماعية واقتصادية وسياسية معينة ، وأن لأهله قيما ومثلا معينة فى الحياة ، وأساليب خاصة فى العمل ، والمراد من الناحية الاقتصادية ، أن يكيّف هذا كله بما يضمن اطراد تقدم البلاد وسعادة أهلها ، ويتطلب ذلك بالطبع تعديل الأفكار والأساليب والنظم المتبعة ، لكن يجب أن يتم ذلك كله مع مراعاة الأوضاع القائمة ، حتى يؤتى التعديل خير ثماره . وليس مؤدى ذلك حتما أنا كنا نفضل دائما التأنى والتدرج فى الأخذ بالنظم الغربية ، فإن السرعة التى يسير بها التطور أو التطوير ليست إلا أحد جوانب المشكلة ، بل إن من الواجب أحيانا أن نسير فى هذا التطور أو التطوير بسرعة كبيرة . ولكن الأهم من ذلك هو أن نتبين مقدما مدى صلاحية نظام أجنبى معين للتطبيق فى مصر ، ذلك بأن من تلك الأنظمة ما لا يكون صالحا بطبيعته للأخذ به فى بلادنا فى مرحلة معينة من مراحل تطورها ، كما أن منها ما قد يستلزم الأمر تعديله بما يتمشى مع الأوضاع القائمة

عندنا ، أو ما قد يستوجب بخاصة إدخال تعديل فى نظام آخر مرتبط به ، وكل هذه أمور لم تراع بالدرجة الكافية فى الماضى ، فقد كانت النظم الغربية تفعل عند كثير من حكامنا ومفكرينا فعل السحر ، لذلك اجتهدوا جادين فى تطبيقها فى بلادنا ، لكن منها ما لم ينجح عندنا ، بسبب اختلاف ظروف البيئة فى الحالين .

وأخيراً ، فثمة نتيجة هامة أخرى ترتبت على التبعية المذكورة ، وهى تتلخص فى أن اقتصادنا المصرى ، كشكل اقتصاد تابع ، كان واقعاً تحت تأثير شديد من قبل الاقتصاد المتبوع ، فمثلا إذا زاد الطلب على القطن المصرى فى الأسواق الخارجية ، فارتفع ثمن المحصول وحسن تصريفه بسبب ذلك ، كان رد الفعل مباشراً وسريعاً فى اقتصادنا القومى ، إذ يزداد بذلك دخلنا القومى ، وترتفع مستويات الدخول الفردية ، ومستويات الأثمان تبعاً لذلك ، كما يتأثر به أيضاً حجم الاستهلاك والادخار فى القطاعين العام والخاص ، وكذلك حجم التجارة الداخلية والخارجية الخ . ويقع العكس حالة انخفاض ثمن القطن أو سوء تصريفه . فاقتصادنا وقع إذن بدرجة مغالى فيها تحت رحمة التغير فى الطلب على القطن ، ولم نعمل ، حتى وقت قريب ، على أن ننمى فى هذا الاقتصاد من العناصر مايصلح لإعادة التوازن إليه ، إذا مااضطربت أموره بسبب هذه المؤثرات الخارجية .

ولم تكن تجارة القطن وحدها ، أو التجارة الخارجية وحسب ، هى التى تقع دون غيرها تحت تأثير هذه العوامل الأجنبية ، بل كان هذا الأثر ملموسا فى شئون أخرى ، أهمها تلك التى تتعلق بالنقود ، فقد رأينا كيف أدى ارتباط العملتين المصرية والاسترلينية إلى تأثر قيمة عملتنا بالتغيرات التى طرأت على قيمة الاسترلينى ، فإن تلك التغيرات كانت راجعة إلى ظروف أحاطت بالاقتصاد الإنجليزى ، ومع ذلك فإنها انتهت إلى إحداث أثرها فى النقد المصرى .

وإذا كان ذلك شأن النقود ، فكذلك كان شأن رؤوس الأموال ، فإن البنوك الأجنبية وفروعها التى كانت تعمل فى مصر كانت تحدد حجم نشاطها فى بلادنا لا على

أساس الظروف المحلية وحدها ، بل أيضاً بحسب العوامل المؤثرة فى الأسواق النقدية والمالية فى الدول التى تتبعها البنوك المذكورة . وأحيانا كانت الأحوال الاقتصادية فى مصر تدعو إلى توسع المصارف فى الإقراض ، لكن كانت تلك البنوك تقبض يدها عن التسليف رغم مقتضيات الصالح العام ، متأثرة فى ذلك بالأحوال فى بلادها الأصلية ، والعكس صحيح ، فقد كان الصالح يقضى أحيانا باتباع البنوك سياسة انكماشية فى مصر ، لكنها لم تكن تفعل ذلك ، بل كانت توسع دائرة ائتمانها بالعكس ، إذا ناسب ذلك الأحوال فى البلاد التى تنتمى هى إليها . ونحن نلاحظ أثر هذه الظاهرة حتى فى أوائل الفترة التى أخذت فيها المصارف الأجنبية تنتشر فى البلاد ، فإن الحركة الانكماشية التى سرت فى أسواق أوربا المالية سنة ١٨٦٥ لم تلبث أن امتدت إلى مصر ، وما ذلك إلا لأن البنوك فى مصر كانت بنوكا أجنبية تستمد أموالها من البنوك فى الخارج ، وتسير فى نشاطها داخل الإطار الذى توافق عليه هذه البنوك الأخيرة .

هذا ، ولم يكن تأثرنا بالخارج دائما نتيجة ظروف عامة تحيط بالبلاد لأجنبية التى كنا نرتبط بها ، كظروف التضخم أو الانكماش التى كانت تقع فى تلك البلاد من حين لآخر ، فتنتقل آثارها إلينا ، بل كان ذلك يقع أحيانا بسبب سياسة متعمدة من الخارج يقصدون بها إلى إحداث آثار معينة فى اقتصادنا القومى ، وما مثال موقف البنوك الأجنبية فى مصر إبان أزمة قناة السويس ببعيد ، حين قبضت تلك البنوك يدها عن تمويل القطن فى تلك الآونة ، ولم يكن ذلك منها اتباعا لظروف عامة أحاطت باقتصاد بلادها حينذاك ، لكنه كان تنفيذا لسياسة رسمت عمدا بغرض تعويق تصريف المحصول الرئيسى للبلاد ، وتوجيه ضربة سياسية إلى الحكومة المصرية بسبب إقدامها على تأميم القناة .

ومهما يكن من أمر ، فقد حصلت انجترا — وهى التى كان اقتصادنا مرتبطا بها بصفة أساسية — على فوائد جمة نتيجة العلاقة المذكورة ، فمن المعلوم أنها ضمنت بذلك

سوقا لكثير من منتجاتها ، كما حصلت على مكاسب متنوعة كثيرة نتيجة قيامها فى بلادنا بخدمات النقل والشحن والتأمين والأعمال المصرفية الخ ، فضلا عن ضمانها الحصول على القطن اللازم لصناعتها . كما نلمس بعض هذه الفوائد التى اجتنتها انجترا أيضاً خلال الحرب العالمية الثانية ، حين تمكنت من تمويل نفقاتها الحربية فى مصر عن طريق أذون خزانتها وسنداتها الأخرى ، وهى الأوراق التى كانت غطاءا للنقود المصرية التى استلزمها تمويل النفقات المذكورة ، وبذلك لم تضطر انجلترا خلال الحرب إلى تسديد تلك النفقات عن طريق تقديم الذهب أو البضاعة لمصر ، كما هو الأصل فى هذه الأمور . كما أدى تثبيت سعر الصرف بين العملتين المصرية والاسترلينية إلى احتفاظ هـــذه العملة الأخيرة خلال مدة الحرب ، بقيمة رسمية أكبر من قيمتها الفعلية ، وأغلب الظن أنه لولا التثبيت المذكور ، لانخفضت قيمة الاسترلينى بالنسبة للجنيه المصرى فى ذلك الحين ، ولأدى هذا الانخفاض إلى خسارة تلحق بانجلترا وكسب يجنيه الاقتصاد المصرى .

* * *

ذلك كان حال التبعية الاقتصادية التى ظللنا نرسف فى أغلالهـــا قرابة قرن من الزمان ، على أنا جعلنا نتخلص تدريجياً من تلك العلاقة منذ أعقاب الحرب العالمية الأولى . وساعدت فى ذلك عوامل متعددة ، كان من أهمها صحوتنا الوطنية ، سواء من الناحية الاقتصادية أو من الناحية السياسية ، فقد أدركنا أهمية المسائل الاقتصادية ، فعملنا جاهدين على استرجاع مقاليد تلك الأمور حتى نستقل برسم سياستنا الاقتصادية والمالية ، كما أقبل بعضنا على إنشاء المشروعات الإنتاجية والعمل بها ، منفردين أو بالاشتراك مع الأجانب . وصاحب ذلك تحرر سياسى ، كان من أهم مظاهره إلغاء الامتيازات الأجنبية سنة ١٩٣٧ ، ثم تضاءل النفوذ الأجنبى عموما ، ونفوذ بريطانيا خصوصا فى مصر ، حتى انتهى هذا النفوذ إلى الاختفاء تماما عقب الثورة . إذ لا شك أنه قد كان لهذا التحرر السياسى أثره فى إحداث التحرر الاقتصادى ، وفى ذلك ما يؤكد مرة أخرى

ارتباط كل من هذين الشكلين من أشكال التحرر وجودا وعدما . بل لقد صاحب ذلك تحرر فنى وفكرى أيضا ، وهو ما وضعت بذوره من قبل ، حين جهد المخلصون منا فى نشر التعليم والثقافة فى البلاد، وزيادة عدد الفنيين فيها ، حتى يقل اعتمادها فى ذلك على الخارج . ثم ازداد هذا الاتجاه قوة وعمقا ووضوحا منذ الثورة . حيث تبذل الآن جهود جبارة لنشر الثقة الفكرية فى صفوف المواطنين ، وتزويد البلاد بما تحتاجه نهضتها الاقتصادية والاجتماعية من الفنيين والخبراء فى مختلف فروع المعرفة .

ويمكن أن نضيف إلى ما تقدم ما وقع ، منذ الحرب العالمية الثانية خاصة ، من ظروف دولية موافقة لتحرر البلاد المتخلفة ، سياسيا واقتصاديا ، وخاصة ما انتاب أحوال البلاد المستعمرة من ضعف نسبي فى الفترة اللاحقة للحرب ، وتضافر العوامل المختلفة على مهاجمة الاستعمار فى كل مكان ، وقد تفاعلت مصر مع هذه الظروف ، وأفادت منها ، مثالها فى ذلك مثال غيرها من البلاد الساعية إلى النمو والتحرر .

وفى ضوء ما تقدم ، يمكن القول بأنه إذا كانت بعض عوامل تحرر الاقتصاد المصرى قد بدأت منذ أعقاب الحرب العالمية الأولى كما ذكرنا حالا ، فإن هذه العوامل لم تكن تكفى لوحدها لإحداث الأثر المطلوب ، ذلك بأنها كانت على وجه الإجمال ضعيفة متفرقة . كما وجدت إلى جانب عوامل التحرر المذكورة ، بعض عوامل أخرى مضادة ، فعاق ذلك مفعولها ولو إلى حين . فمثلا لم تستطع حركة إنشاء المشروعات الوطنية التى بدأها بنك مصر سنة ١٩٢٠ ، أن تسير خاصة فى أول الأمر ، بالسرعة والقوة المطلوبتين . وما ذلك إلا لجدة هذا النوع من النشاط نسبيا على المصريين حينذاك ، ومقاومة الأجانب لهذه الحركة الجديدة، وتسلحهم فى محاربتهم لها بالامتيازات الأجنبية، والتزام السلطات المصرية مدة طويلة موقف الجمود أو عدم الاهتمام الكافى بالحركة الوليدة . كذلك فإنه إذا كانت الحكومة المصرية قد جعلت ، خلال الفترة السابقة على الحرب العالمية الثانية ، تسترد تدريجيا سلطتها المالية والاقتصادية ، إلا أنها ظلت

تسير فى تلك السياسة على أساس الحذر والتحفظ والخوف من التجديد . كما ظلت تلك السياسة تعانى أثر التدخل الأجنبى ، ولوجاءها هذا التدخل من طريق غير مباشر أو بعيد.

أما فى أعقاب الحرب العالمية الثانية ، وخاصة منذ الثورة ، فقد قويت عوامل تحررنا الاقتصادى ، ولم تلبث أن أحدثت نتائجها التى نلمسها الآن فى مختلف القطاعات .

فقد ذكرنا قبلا كيف خرجت مصر من الكتلة الاسترلينية سنة ١٩٤٧ ، وبذلك استقل النقد المصرى عن الاسترلينى ، وانتهت حرية انتقال رءوس الأموال بين البلدين ، ولم يعد الإصدار المصرى يغطى آليا بالقيم المالية الإنجليزية ، كما لم يعد سعر الصرف ثابتا بين العملتين ، وقد ساعد فى ذلك أن الاسترلينى لم يكن عقب الحرب المذكورة يتمتع بحرية التحويل التى كانت له من قبل ، كذلك لم تعد لندن مركزاً لتسوية معاملاتنا مع بقية الدول كما كان الحال سابقا .

ثم توج ذلك كله بتمصير البنك الأهلى تمصيراً تاما ، سواء من حيث رأس ماله ، أو من حيث إدارته وسياسته ، ثم أمم هذا البنك أخيرا كما هو معلوم .

هذا من الناحية النقدية . أما من حيث رءوس الأموال الأجنبية ، فقد طرأ عليها تطور كبير منذ حرب السويس حتى الآن ، فمن المعلوم أن المؤسسة الاقتصادية ، وبعض الشركات والمؤسسات المصرية الأخرى ، تولت فى أعقاب تلك الحرب ، شراء أنصبة الأعداء فى كثير من البنوك والشركات والمؤسسات المالية والتجارية والصناعية التى كانت قائمة قبلا ، والتى كانت إحدى الوسائل الكبرى لسيطرة الأجانب على الاقتصاد المصرى ، وبذلك أصبح هذا الجزء الهام من رأس المال الوطنى مملوكا للمصريين ، بعد أن كان مملوكا للأجانب .

والواقع فإن تمصير أنصبة الأعداء فى البنوك التى تعمل فى مصر ، جاء من بعض الوجوه تطبيقا لما قضى به القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٥٧ بشأن تمصير البنوك من وجوب اتخاذ البنوك التى تعمل فى مصر شكل شركة مساهمة مصرية ، وأن تكون

جميع أسهمها مملوكة للمصريين دائما ، وألا يقل رأس مال الشركة المدفوع عن نصف مليون جنيه [١] .

وقد طبق هذا المبدأ نفسه على بعض المنشآت الأخرى ذات الأهمية والخطر فى الاقتصاد القومى . فمن جهة ، قرر القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٥٧ عدم جواز تسجيل أية هيئة تأمين إلا إذا كانت متخذة شكل شركة مساهمة مصرية ، وأن تكون أسهمها اسمية ، ومملوكة للمصريين دائما ، وألا يقل رأس المال المدفوع عن ٥٠ الف جنيه [٢] . وإنما كان تحصير هيئات التأمين على هذا النحو لما لوحظ من أن شركات التأمين الأجنبية « [٣] لم تهتم بتوجيه الاستثمار فى الصناعة المصرية ، وكانت تعنى أساساً بتضخيم احتياطياتها وتوظيفها فى استثمارات قصيرة الأجل ، والعمل على التغلغل فى السوق المصرى ، والسيطرة عليه عن طريق خبرائها ، وكان من نتيجة ذلك خسارة مادية لاتقل عن مليون ونصف من الجنيهات فى السنة . ولم تكن الشركات المصرية بقادرة على التغلب على سيطرة العناصر الأجنبية ، وكان عدد هيئات التأمين الأجنبية يربو على عشرة أمثال شركات التأمين المصرية » .

ومن جهة أخرى ، فقد قرر القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٥٧ حظر مزاولة أعمال الوكالة التجارية إلا لمن يكون اسمه مقيداً فى السجل المعد لذلك بوزارة التجارة (وزارة الاقتصاد الآن) . ولا يجوز أن يقيد فى هـــذا السجل غير المصريين أو شركات المساهمة المصرية التى تكون أسهمها جميعا اسمية ومملوكة لمصريين دائما . وتتضح مبررات هذا القانون فيما لوحظ من أن عدداً كبيراً من الوكالات الأجنبية

---

(١) وقد منحت البنوك ، غير بنوك الأعداء ، التى لم تتوافر فيها جميع الشروط المذكورة، مهلة لتنفيذه ، حددت بخمس سنوات .

(٢) كان القانون بالنسبة لهيئات التأمين الأجنبية من غير الأعداء ، أكثر إمهالا وأرحب صدرا منه بالنسبة لهيئات التأمين التى كانت تتبع الأعداء . انظر : تقدمنا الاقتصادى ، وزارة الاقتصاد ، الشئون العامة ، ١٩٦٠ ، ص ١٠٧ .

(٣) الاقتصاد المصرى فى عهد الثورة ، ص ٢١٧ .

كان مملوكا للأجانب ، وكانت تلك الوكالات « تعمل جاهدة للحيلولة بين الحكومة وتنفيذ اتفاقاتها التجارية مع بعض الدول التى تعتبر جديدة على السوق المصرى كالبلاد الآسيوية والإفريقية وبلاد الكتلة الشرقية [١] . وإنما كان ذلك لإحساس تلك الوكالات بأن الاتفاقات المذكورة لا تتفق ومصالح البلاد التى تمثلها ».

وقد ترتب على شراء مؤسسات الأعداء الهامة ، كما ترتب على تمصير البنوك وهيئات التأمين والوكالات التجارية على النحو السابق بيانه ، أن قلت رءوس الأموال الأجنبية المستثمرة فى المشروعات المصرية استثماراً مباشراً ، كما انقضى احتكار الأجانب لبعض القطاعات الأساسية فى نشاطنا الاقتصادى ، ونقصد بها على الأخص قطاعات المصارف والتأمين والوكالات التجارية والصناعية وتجارة الجملة . وتقدم المصريون فملأوا بجدارة الفراغ الذى تركه الأجانب ، سواء بإدارتهم دفة المشروعات القديمة بعد تمصيرها ، أو بإنشائهم المشروعات الجديدة ، فمثلا تشير وزارة الاقتصاد إلى ماوقع ، فى قطاع التأمين ، بين سبتمبر سنة ١٩٥٦ وسبتمبر سنة ١٩٥٩ ، من زيادة أرصدة البنوك التجارية لدى البنك الأهلى ، وكثرة استثماراتها ومالديها من أوراق مالية ، وكذلك زيادة مامنحته من قروض وسلفيات ، وماتلقته من ودائع . كما يشير المصدر نفسه ، بالنسبة للوكالات التجارية ، إلى أن المواطنين اندفعوا إلى ميدان الوكالة التجارية ، وحصلوا على توكيلات هامة لكثير من السلع الأجنبية والمحلية ، كما أصبحت شركات المساهمة التى تتوافر فيها الشروط تمثل كثيراً من المصانع الأجنبية الهامة التى تحتاج البلاد إلى إنتاجها فى أغراض التصنيع والتنمية الاقتصادية [٢] .

---

(١) الاقتصاد المصرى فى عهد الثورة ، المرجع السابق ، ص ٢١٩ .

(٢) تقدمنا الاقتصادى ، المرجع السابق ، ص ١٠٤ و ص ١٠٩ . ويضيف هذا المصدر قوله « كانت المنشآت الوطنية الصميمة التى تزاول أعمال الوكالة التجارية قليلة العدد ضئيلة القيمة ، وأصبح عددها فى نهاية شهر أغسطس سنة ١٩٥٩ ، ٥٣٢ منشأة مملوكة لأفراد من المواطنين أو لشركات مساهمة وطنية صميمة . « أما المنشآت الأجنبية التى لا تتوافر فيها الشروط ، فقد بلغت فى نهاية شهر أغسطس سنة ١٩٥٩ : ٦٤١ منشأة ، سوف ينتقل نشاطها خلال الفترة الباقية من مهلة الخمس سنوات (التى تنتهى فى ١٥ يناير سنة ١٩٥٩) إلى أيدى وطنية صميمة ، وبذلك يتحقق الهدف الذى قصده القانون » .

ثم خطت حركة التمصير حركة حاسمة شاملة بصدور قوانين التأميم فى يوليه سنة ١٩٦١ ، التى انتقلت بها فوراً إلى القطاع العام ملكية الجزء الأكبر من القطاع المنظم فى الاقتصاد المصرى ، بما يشمله هذا القطاع من شركات الصناعة الثقيلة والاستيراد والبنوك والتأمين والنقل الخ . وقد ظلت هذه الشركات ، حتى ذلك التاريخ ، خاضعة لنفوذ أجنبى قوى ، رغم ما كان لها من أهمية خطيرة فى اقتصادنا القومى .

وليس معنى ماتقدم ضآلة حجم رءوس الأموال الأجنبية المستثمرة فى مصر فى الوقت الراهن . بل الأمر بالعكس . ويهمنا هنا أن نشير على وجه أخص إلى أن الحكومة المصرية أقبلت فى السنوات الأخيرة على الاقتراض من الخارج . كما أنها حصلت منه على تسهيلات ائتمانية مناسبة لتنفيذ برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية التى تهدف إليها ، كما ترد من وقت إلى آخر ، بعض رءوس الأموال الأجنبية للاستثمار فيها استثمارا مباشراً ، وتلعب رءوس الأموال المقترضة حاليا دورا هاما فى بناء الاقتصاد المصرى الجديد . ولابد لنا من العمل للحصول من هذه القروض على أفضل النتائج الممكنة . ورغم ذلك فقد تغير وضع الأموال الأجنبية ودورها فى الاقتصاد المصرى تغيراً جوهرياً ، فإن الجزء الأكبر من تلك الأموال أصبح ، منذ تحويل القرض العام المصرى سنة ١٩٤٣ ، متمثلا فى استغلالات مباشرة ، بعد أن كان يتمثل قبلا فى القروض الحكومية . أما الآن ، فقد عاد الأمر إلى ما كان عليه قبلا ، من حيث غلبة القروض الحكومية الأجنبية ، وضآلة أهمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة ، وكانت هذه الاستثمارات الأخيرة هى التى مكنت للأجانب وضع أيديهم على مقاليد الحياة الاقتصادية المصرية ، وهو ما يمتنع عليهم الآن ، خاصة إذا تذكرنا أن القروض الحكومية الجديدة لم تصاحبها أية شروط تعسفية أو مقيدة لحرية الحكومة فى التصرف .

وعلى أية حال ، فإن سياسة التخطيط التى تتبعها الحكومة المصرية حاليا تعين لرأس المال الأجنبى أنواع النشاط التى يشتغل فيها ، كما تحدد الكيفية التى يوظف فيها

هذا المال فى مصر ، سواء ، فى شكل استثمارات مباشرة . أو فى شكل قروض عامة أو خاصة حسب الأحوال .

هذا عن علاقاتنا النقدية والمالية بالخارج ، أما علاقاتنا التجارية به ، فقد سار الأمر فيها خلال السنوات الأخيرة ، على عدم تركيز تجارتنا الخارجية أساسا فى منطقة واحدة ، هى منطقة أوربا الغربية ، كما كان الحال سابقا . بل تم السعى بالعكس فى توزيع تلك التجارة توزيعاً جغرافيا واسعا ، وساعد فى ذلك إقبال الكتلة الشرقية وبعض البلاد الأخرى على شراء قطننا الخام ، مع ضعف استهلاكه نسبيا فى بلاد أوربا الغربية ، سواء بسبب انكماش صناعة الغزل والنسيج فيها ، أو بسبب ما أصاب علاقاتنا ببعض تلك البلاد من تدهور ، خاصة عقب الاعتداء الآثم . كما ساعد فيه أيضا تنويع صادراتنا . وبذلك لم نعد نخضع فى التصدير لتسلط أوربا الغربية كما كان الحال قبلا ، وقد وقع الأمر نفسه ولو بدرجة أقل بالنسبة لوارداتنا أيضا .

كذلك فإنا نعمل عن طريق الاكثار من الفنيين والمدربين على الأعمال المختلفة على تعويض النقص الذى تركه فى بعض المجالات رحيل كثير من الفنيين الأجانب عن بلادنا .

وإنه وإن كان قد أصبح لبعض البلاد أهمية خاصة فى تجارتنا أو علاقاتنا المالية الخارجية خلال السنوات القليلة الماضية ، فإن ذلك بعيد عن أن يمثل سيطرة من جانب هذه البلاد على تلك التجارة .

***

تلك هى المراحل التى مررنا بها فى سبيل تخليص اقتصادنا من السيطرة الأجنبية . ورغم الظروف الموافقة ، فإنه ما كان ذلك ليتم لولا تصميمنا جميعا ، حكومة وشعبا ، على بلوغ هذه الغاية . ولا شك أننا عانينا فى هذا السبيل ولا نزال نعانى بعض المصاعب التى ترجع فى أصلها إلى الحال السيئة التى كنا قد وصلنا إليها ، من إحجام عن مزاولة النشاط الصناعى والتجارى والمالى ، وقلة الفنيين ، وسوء التنظيم الإدارى والمالى .

وقد مررنا فى هذا الخصوص ـ ولانزال من بعض الوجوه ـ نمر بفترة انتقال . على أنا تمكنا من التغلب على كثير مما لاقيناه فى طريقنا من صعاب ، وملأنا بجدارة الفراغ الذى تركته الخبرة والأموال الأجنبية .

وكانت نتائج استقلالنا الاقتصادى الوليد باهرة حقا ، فقد أصبح هذا الاستقلال سنداً لاستقلالنا السياسى ، بل ولكفاحنا السياسى كله فى الداخل والخارج. كما فتح هذا الاستقلال الاقتصادى الطريق أمام الطاقات والملكات الوطنية . فانطلقت من عقالها، وبدأنا نجنى ثمار التجربة والخطأ ، بعد أن زاد تمرسنا بالأعمال الاقتصادية المختلفة ، وتمكنا من إحداث درجة أكبر من التوازن فى اقتصادنا الخارجى والداخلى، وأصبح هذا الاقتصاد يستمد شيئا كثيرا من قوته من مكوناته الذاتية ، وليس من عناصر دخيلة عليه ، قد تهجره فى أى وقت، فتتركه كسيحا أشل كما كان.

ولا شك أن اقتصادنا لا زال يتأثر إلى حد كبير بمدى ونوع علاقاتنا الاقتصادية بالخارج ، وسيبقى الحال كذلك طوال فترة التنمية التى نمر بها ، شأننا فى ذلك شأن الدول الأخرى الساعية إلى النمو[1] . ورغم ذلك ، فلا ريب أيضا فيما أشرنا إليه حالا من أن اقتصادنا أخذ يخضع بوضوح لعوامل نموه الذاتى . كما أنه تخلص من التبعية لاقتصاد معين بالذات ، فتحقق له بذلك درجة كبيرة من الاستقلال .

وأخيراً ، فقد مكن الاستقلال الاقتصادى المذكور لاقتصادنا القوى من الاحتفاظ بكثير من المغانم التى كان الأجانب يحصلون عليها فى صور مختلفة ، كأرباح وفوائد رؤوس أموالهم ونشاطهم التجارى والصناعى والمالى ، وأجور وأتعاب خبرائهم، والمزايا النقدية الأخرى التى كانوا يحصلون عليها نتيجة ما كانوا يتمتعون به من مركز احتكارى أو ممتاز فى اقتصادنا .

---

(١) أنظر كاردلج E. Kardelj فى مؤلفه :
Les problèmes de la politique socialiste dans les Campagnes, 1960, p 48

وليست الآثار المذكورة محمودة فى ذاتها وحسب ، بل إنها تحمد أيضا لتمكينها الدولة من السير قدما فى سياسة التنمية على أساس التخطيط . والواقع فإن تنفيذ هـذه السياسة يقتضى حرية أبناء البلاد فى العمل ، وتوافر إمكانات ذلك تحت يدها ، ولم يكن ذلك كله مستطاعا لو بقيت مفاتيح الحياة الاقتصادية فى البلاد فى يد أجانب عنها . ويتضح من ذلك أن الاستقلال الاقتصادى هو شرط جوهرى لا تتحقق التنمية الاقتصادية بدونه .

ويلاحظ أن المزايا المذكورة لم تتحقق لنا نتيجة سعينا إلى الانعزال عن العالم، فالأمر بالعكس ؛ إذا أن ما نعمل له ، وهو ما تقضى به مصلحتنا العاجلة والآجلة ، هو أن نزيد صلاتنا الاقتصادية بالعالم توكيدا وتوسعة ، وبذلك نكسب لاقتصادنا فى الداخل والخارج مرونة وقوة واستقلالا لا تتوافر له إذا هو اقتصر على إقامة صلاته أساسا على بعض دول قليلة .

وأخيراً ، فليس المهم هو الحصول على الاستقلال الاقتصادى وحسب ، بل الأهم من ذلك هو الحفاظ عليه ، ولا يكون ذلك إلا بتقوية ذلك الاقتصاد ، فإنه إذا بقى ضعيفا ، تغلبت عليه اقتصاديات الأمم الأخرى .